الأمم المتحدة S/PV.6362

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٣٦٢
الثلاثاء ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيدة أوغو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيدة كولاكوفيتش
	تركيا	السيد مفتوغلو
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد أونانغا نديامي
	فرنسا	السيد بون
	لبنان	السيدة زيادة
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليل غرانت
	النمسا	السيد لوتيروتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال
السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن إريتريا (S/2010/327)

رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2010/372)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-45704 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن إريتريا (S/2010/327)

رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2010/372)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي إريتريا وجيبوتي والصومال يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغلت السيدة قادرة أحمد حسن (جيبوتي)، والسيد ديستا (إريتريا) والسيد ذكار (الصومال) المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/327، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن إريتريا، والوثيقة S/2010/372، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا.

كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/291، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، وإلى الوثيقة S/2010/350، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم لمجلس الأمن تقرير الأمين العام (S/2010/327) عن امتثال إريتريا لأحكام القرار ١٩٠٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

يذكر الأعضاء أن مجلس الأمن طلب في ذلك القرار إلى الأمين العام رفع تقرير خلال ١٨٠ يوما عن امتثال إريتريا لأحكام القرار المتعلقة بالنزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا. وأفضل وسيلة لتناول الجوانب الأخرى للقرار، المتعلقة بالصومال، هي عن طريق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المنشأ حديثا. وأود أن أشير في البداية إلى

أننا لإعداد هذا البيان أجرينا مشاورات مع ممثلي جيبوتي وإريتريا وقطر.

كما يعلم الأعضاء، نشب النزاع بين جيبوتي وإريتريا في آذار/مارس ٢٠٠٨ عقب نشر إريتريا قوات ومعدات عسكرية في رأس الدوميرة وجزيرة دوميرة، وهما منطقتان متاخمتان لحدود الأمر الواقع بين جيبوتي وإريتريا. ورغم تضارب الاتفاقات الاستعمارية بشأن دقة موقع الخط الحدودي، كانت جيبوتي حتى اندلاع العمليات القتالية بين البلدين تدير رأس الدوميرة وجزيرة دوميرة.

وآخر تطور خلال هذه الفترة هو الاتفاق الذي وقعته إريتريا وجيبوتي في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، برعاية دولة قطر. وقررت الدولتان، في الاتفاق، حل نزاعهما الحدودي، من خلال التوصل إلى تسوية عبر التفاوض. ويكلف الاتفاق دولة قطر بإنشاء آلية لتيسر ترسيم الحدود المشتركة بين جيبوتي وإريتريا، عن طريق شركة دولية. كما ينص الاتفاق على أن تراقب دولة قطر الحدود وتعالج مسألة أسرى الحرب والمفقودين.

وفي رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه، موجهة إلى الأمين العام، أبلغنا رئيس وزراء دولة قطر بأن القوات الإريترية انسحبت من منطقتي رأس الدوميرة وجزيرة دوميرة، وأن دولة قطر نشرت مراقبين عسكريين إلى أن يتم التوصل إلى التسوية النهائية، التي اتفق الطرفان على أنها ستكون نهائية وملزمة. وذكرت الرسالة أيضا أن انسحاب قوات البلدين من الحدود والمناطق الحدودية استكمل في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ونشرت حكومة دولة قطر وحدة سرية في دولة إريتريا اعتبارا من ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ ووحدة بحجم فصيل في جمهورية جيبوتي اعتبارا من ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وأكدت لنا حكومة قطر أن التعاون بين البلدين والقوات القطرية جيد وأن القوات القطرية ستبقى منتشرة في البلدين حتى تتم تسوية النزاع بينهما.

وظل الأمين العام مشاركا بشأن هذه المسألة وعرض خدمات الأمم المتحدة إذا احتاج إليها الطرفان ودولة قطر. وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، تسلم الأمين العام رسالة من الرئيس إسايس أفورقي أكدت مجددا موقف حكومة إريتريا إزاء مسألة السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك إزاء قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

وذكرت الرسالة أن عدم التوصل إلى حل نهائي للنزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا يبقى المصدر الأساسي لانعدام الاستقرار في المنطقة. وأشارت الرسالة إلى قرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا في عام ٢٠٠٢ وعدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار. وأشارت الرسالة أيضا إلى أن دولة قطر تشارك في مبادرة لإزالة أي سوء فهم بين جيبوتي وإريتريا.

وفي سياق الرد على رسالة الرئيس أفورقي، أعاد الأمين العام تأكيد التزامه بالحوار معه ومع حكومته بشأن التحديات الإقليمية التي أثارها في رسالته. كما أعاد التأكيد على اعتقاده بأن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة يتطلب المشاركة البناءة لجميع أصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك إريتريا. وقال الأمين العام أيضا إنه يتعين اتباع نهج شامل لمعالجة الصراعات في القرن الأفريقي معالجة فعالة، بما في ذلك من خلال تسوية النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا.

وختاما، فإننا نشيد، أولا، بالخطوات الملموسة التي اتخذتها إريتريا وجيبوتي مؤخرا بشأن قضية الحدود في ظل جهود وساطة فعالة من قبل دولة قطر. وقد عرض الأمين العام أن تقدم الأمم المتحدة الدعم التقني إذا ما دعت الضرورة.

ثانيا، نعتقد أن الدول في منطقة القرن الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يجب عليها العمل معا لكي تعالج بصورة فعالة الصراعات المتشابكة في المنطقة، بما في ذلك الصراع في الصومال والنزاع الحدودي الذي طال أمده بين إريتريا وإثيوبيا.

وأخيرا، فإننا نحث جميع الدول والأطراف الأخرى المعنية على تيسير عمل أعضاء فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا الذين جرى تعيينهم مؤخرا في ١ تموز/يوليه. ونتطلع إلى التقارير المستقلة التي سيقدمها فريق الرصد بشأن امتثال إريتريا لأحكام القرارات ذات الصلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد ديستا (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه وأود أن أشكركم وأعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لوفد بلدي لتبادل آرائه بشأن بند جدول الأعمال ''السلام والأمن في أفريقيا''.

وقبل أن أتناول مضمون تقرير الأمين العام (S/2010/327)، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب بالتقرير وبتجسيده لمعظم التطورات الهامة في منطقتنا ولبعض شواغل بلدي. وحيث أن إريتريا قدمت بالفعل آراءها بشأن مضمون تقرير الأمين العام، فإنني سأقتصر في مداخلتي على ثلاث قضايا محددة هي: إريتريا – إثيوبيا وجيبوتي – إريتريا والصومال. وكل قضية من هذه القضايا متميزة عن الأخرى، غير أن التاريخ والجغرافيا يربطان بينها جميعا. وغني عن البيان إن هذه الروابط تتجاوز كثيرا البلدان المشار إليها.

إن التسوية السلمية للمنازعات بين الدول هي أحد المبادئ الأساسية التي قامت الأمم المتحدة على أساسها. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الأمين العام لإشارته إلى ضرورة حل النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا، الذي توصلت لجنة الحدود الإريترية – الإثيوبية إلى قرار بشأنه بطريقة سلمية وقانونية وتقنية. غير أن عدم تنفيذ قرارات اللجنة ما زال يعوق اتباع نهج جماعية ومشتركة للتصدي لبعض المشاكل الخطيرة في المنطقة، ناهيك عن التضحيات الهائلة التي يتطلبها من شعبي إريتريا وإثيوبيا.

وتتمحور قضية إريتريا – إثيوبيا حقا حول احتلال إثيوبيا لأراض تخضع لسيادة إريتريا ويجب التعامل معها وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من أحكام القانون الدولي ذات الصلة. وهذا الانتهاك يتطلب اهتماما عاجلا من المجلس وينبغي عدم التعامل معه بطريقة مختلفة عن الانتهاكات الأخرى ذات الطابع المماثل. وأود أن أقول صراحة إن مجلس الأمن رفض، خلال الأعوام الثمانية الماضية، التصدي لتحدي إثيوبيا لقرار تعيين الحدود النهائي والملزم الصادر عن لجنة الحدود الإريترية – الإثيوبية في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وقرار الترسيم المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وينبغي عدم السماح باستمرار رفض إثيوبيا للوفاء بالتزامها وقيامها بتسليح وتدريب واستضافة وتمويل عناصر مسلحة إريترية بهدف زعزعة استقرار إريتريا بدون أي رد فعل أو اتخاذ إجراءات من قبل مجلس الأمن. وقضايا السلام والأمن يجب معالجتها بطريقة عادلة وموضوعية، وفقا لما يأمر به ميثاق الأمم المتحدة. وقد ظلت قضية إريتريا – إثيوبيا مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن لسنوات طوال، منذ عام ١٩٩٨ إلى أن قرر المجلس إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا باتخاذه القرار ١٨٢٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وإذ أُذكر بأن المجلس قرر، بموجب الفقرة ٦ من ذلك القرار، أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي، فإنني أود أن أحث مجلس الأمن مرة أخرى على الاضطلاع بمسؤوليته بطريقة تتماشى مع ولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بغية كفالة سحب إثيوبيا لقواتها من الأراضي الخاضعة لسيادة إريتريا.

لا يزال الصومال الأزمة الأصعب على الحل في القرن الأفريقي ويحتمل أن يظل الحال على ما هو عليه إلى أن يُسمح للصوماليين بأن يرقوا إلى مستوي التحدي الحالي، الذي يتطلب تصميما ورؤية مشتركة لصومال متحد ومستقر. ولكي يتحقق هذا، ينبغي زيادة التركيز على فتح مجال سياسي يتيح لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية في الصومال المشاركة في مناقشات سلمية وذات مغزى. وستواصل إريتريا العمل مع المجتمع الدولي في السعي من أجل إحلال السلام المستدام في الصومال. وبهذه الروح، شاركت إريتريا في مؤتمر إسطنبول بشأن الصومال بتلبيتها للدعوة الكريمة التي وجهتها إليها حكومة تركيا والأمم المتحدة بهدف إنهاء معاناة الصوماليين.

وتعتقد إريتريا أن جهود المجتمع الدولي ينبغي أن تسترشد بمبادئ معينة. أولا، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع في الصومال. ثانيا، يكمن الأمل الحقيقي الوحيد في إيجاد حل دائم للمشكلة الصومالية في تنفيذ عملية سياسية شاملة. ثالثا، إن إيجاد حل دائم للصومال لا يمكن إلا أن يكون نتيجة عملية يمسك الصوماليون بزمامها ويقودونها. وكما جرى تبيانه خلال مؤتمر إسطنبول، فإن إريتريا ستجري اتصالات مع مسؤولي الحكومة الاتحادية الانتقالية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. وستظل إريتريا جزءا من جهد متواصل وبناء لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

بشأن جيبوتي، وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن الاتفاق الذي وقعته حكومتا إريتريا وجيبوتي في ظل قيادة أمير قطر، سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، كان تطورا هاما. ومنذ استرعاء انتباه مجلس الأمن إلى قضية إريتريا — جيبوتي، تمارس إريتريا ضبط النفس وفضلت معالجة المسألة بطريقة هادئة ورصينة، ومن الأفضل أن يتم ذلك على المستوى الثنائي أو من خلال طرف ثالث مقبول لدى الجانبين، مع مراعاة العلاقات الأخوية بين البلدين وضرورة كفالة السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا السياق، فإن إريتريا تسعدها الوساطة القطرية لاستعادة علاقات حسن الجوار مع جيبوتي وتعزيزها على أساس الاحترام الكامل لسيادة كلا الطرفين وسلامتهما الإقليمية.

وأخيرا، وعلى الرغم من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الذي فرض على إريتريا بصورة ظالمة وانتقائية بجمع مسائل غير ذات صلة، يبقى وفدي ملتزما بالسلام والأمن الإقليميين. تأخذ إريتريا مسائل السلام والأمن بجدية تامة ولن تثني أو تمنع من المشاركة في مناقشات مجدية ومثمرة من شأنها أن تسهم بشكل ملموس في إحلال السلام المستدام في منطقتها.

وفي ضوء الخطوات التي اتخذتها إريتريا، إلى جانب جيبوتي، برعاية الجهود الدبلوماسية لقطر، والتزام إريتريا الثابت بجهود السلام في الصومال، يناشد وفدي مجلس الأمن رفع نظام الجزاءات المفروض على إريتريا.

كما أود أن أعرب عن حزن بلدي العميق إزاء التفجير الأخير في كمبالا، أوغندا، الذي سقط فيه عدة أبرياء، بمن فيهم ستة إريتريين، وجرح كثيرون.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جيبوتي.

السيدة حسن (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، أن أتقدم بتهنئة وفدي لبلدكم على قيادته المتميزة لرئاسة مجلس الأمن. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية، فضلا عن أعضاء مجلس الأمن الذين منحوا وفدي فرصة الاشتراك في هذه المناقشة بشأن السلام والأمن في أفريقيا.

تبين الحقائق الواردة في تقرير الأمين العام (S/2010/327) أن جهود أعضاء المجلس والتدابير التي اتخذوها، ولا سيما من خلال اتخاذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أسهمت بوضوح بالغ في التغييرات التي جرت في الميدان في غضون أشهر قليلة. إن حكومتي مقتنعة بأنه، بدون عزم أعضاء المجلس، ليس من المؤكد أن يحمل التقرير المعروض على المجلس نفس النبرة. وفي الحقيقة، منذ عام ٢٠٠٨ – عندما شنت إريتريا الحرب المفاجئة على بلدي – وقف المجلس شاهدا على تكشف الأحداث وهو يذكر إنكار إريتريا المستمر لوجود النزاع ذاته.

ولا سبيل إلى إنكار أن اتخاذ القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) كان حاسما في العملية المطولة التي أفضت إلى الحالة قيد المناقشة هنا اليوم. وترحب حكومتي بكون نداءاتها المتكررة إلى أعضاء المجلس لقيت أخيرا آذانا صاغية.

وترحب حكومتي بالتطورات في الميدان التي ذكرها التقرير وتود التوصل إلى حل نهائي ودائم للنزاع الحدودي الذي أثارته إريتريا قبل عامين. كما تقدر حكومتي وساطة سلطات قطر وترحب بها وهي مستعدة للعمل بصورة وثيقة معها لتسوية النزاع مع إريتريا بالطرق السلمية.

وتؤمن حكومتي بقيادة دولة قطر الشقيقة وهي مقتنعة بأنها ستؤدي بنا إلى حل جيد. ورغم أن البدايات مشجعة، فإن الطريق أمامنا طويل ويتطلب التزاما لا يتزعزع وجادا من جانبنا جميعا في الأشهر القادمة، لأن الأمور التي ستجري مناقشتها أمور حساسة. وكما ذكر السيد باسكو، فإن هذه المسائل تشمل أسرى الحرب، والمفقودين وترسيم الحدود وتعيينها.

وقبل أن أختتم بياني، أرحب بجهود الأمين العام، الذي لم يدخر جهدا وعرض دائما مساعيه الحميدة. ونأمل أن تسمح التطورات في المستقبل بأن يحمل تقريره القادم نفس النبرة الايجابية. وبلدي مستعد، كما هو الحال دائما، للعمل من أجل السلام في المنطقة وفي العالم.

وأود أن أختتم كلمتي بتقديم خالص تعازي حكومتي إلى جمهورية أوغندا الشقيقة على الهجمات التي نفذها متطرفون صوماليون على أراضيها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.